



المضاعفات الصحية لحروب الخليج ماهو عمق المأساة؟

الجزء الخامس

د. مي رمزي الارناؤوط
طبيبة وباحثة اكاديمية مستقلة
اخصائية في السرطانات والطب العام

5. ماذا عن المستقبل ؟

في المقالات الأربع السابقة، شرحنا التغييرات الحيوية المهمة التي حصلت في البيئة الخليجية منذ عام 1991 ولحد الان على اثر التلوث البيئي المقصود أثناء النزاعات العسكرية في المنطقة خلال الربع قرن الماضي.

وكما ظهر من الطروحات السابقة التي وثقت بالبحوث والاحصائيات والتقارير العلمية والطبية فقد امتد التلوث منذ عامي 1991 و 2003 ولحد الان عبر الحدود الجغرافية بدون أي اعتبار للخلافات السياسية أو لوجهات النظر الفردية إلى كل انحاء المناطق المحيطة ليشمل البيئة الصحراوية والمدن المجاورة وربما إلى أبعد من هذا، مسبباً مشاكلات صحية بعيدة المدى.

ومما لا شك فيه أيضاً أنه على الرغم من قلة الاهتمامات الرسمية بهذه المشاكل البيئية والصحية المهمة بل، ومحاولات نكران وجودها تماماً إلا أن هذا لم يغير من حقيقة دخول الملوثات إلى دورات الحياة الطبيعية وتسربها إلى النباتات والمرعى ولحوم الحيوانات ومياه الانهار والأسماك ومياه الشرب.

هذا بالإضافة إلى أن هذه التسريبات الملوثة للبيئة والمضرة بالصحة لاتزال مستمرة إلى هذه اللحظة بطبيعة الحال لأن أكثرية مصادر التلوث لاتزال باقية في اماكنها طيلة هذه السنين. ولم يتغير عبر الربع قرن الماضي من شيء الا ان مراحل الظواهر المرضية المسببة عنها تحولت من الأطوار الانفجارية الحادة إلى الأطوار الاستمرارية المزمنة بدون وجود أي تخطيط مستقبلي لكيفية مواجهة والتقليل من هذه الأضرار الصحية على المدى البعيد. فمع أن البحوث والدراسات البيئية في المنطقة قد تدور حول مشكلة المياه وشحتها بصورة خاصة مثلاً إلا انها لا تهتم فيما اذا كانت هناك سيطرة مستمرة لنوعية هذه المياه وما اذا كانت هناك حلولاً جديّة للوقاية من تسرب الملوثات اليها وخاصة المياه الجوفية التي تعتبر مصدراً رئيسياً للكثير من سكان الصحراء وحيواناتهم.



وهناك أيضا بحوث بيئية تحذر من خطورة بقاء مخلفات الحرب الملوثة باليورانيوم في اماكنها وتتضمن توصيات عامة و حلول لازالة هذه المخلفات الا ان العقلية السياسية في حساب الاولويات تمنع حتى من أخذ هذه المحاولات بعين الاعتبار كما يبدو (1).

هذا على الصعيد البيئي بصورة عامة أما على الصعيد الصحي بصورة خاصة فمن الواضح كما تقدم في المقالات الاربع السابقة ان المضاعفات الصحية لهذه الكارثة البيئية في المنطقة انعكست على السكان ومظاهر الحياة الاخرى بشكل متعدد تحمل توابع اجتماعية واقتصادية خطيرة كالعقم في الجنسين والتشوهات الجنينية والتخلف العقلي وظهور السرطانات بشكل وبائي . وان هذه المضاعفات الصحية تبقى هي الاخرى بدون اي اعتراف رسمي واضح وبدون اية حلول او حتى محاولات ايجابية جدية لتقييمها وذلك من قبل كل الاطراف المعنية.

ولا يزال الاطباء ان لم يمنعوا من التصريح يشكون من استمرار الظواهر المرضية الناتجة عن التلوث البيئي الاشعاعي والكيميائي . ولا تزال نتائج البحوث والدراسات غير مأخوذة بنظر الاعتبار . فالمتفائلون يأملون ان تزول المشكلة تلقائيا وبشكل طبيعي وهذا لن يحدث الا بعد الاف السنين . اما القلة المسؤولة فلا تريد ان تعرف عن هذه المأساة شيئا اذ لم تتعد الردود الرسمية اكثر من فتح سجلات لاحصاء السرطان وتعداد حالاته وهي تمر!

اماعن خدمات التشخيص والعلاج فهي فردية و(مستعارة) سواء بارسال المرضى الى الخارج للعلاج او باستيراد الوسائل والخبرات الى الداخل بدون تخطيط مستقبلي او دراسات وبحوث ابيديميولوجية محلية حتى عن طريق منظمة الصحة العالمية مثلا بشكل يهتم بهذه المشكلة بالذات و يتناسب مع حجمها وبصورة متأقلمة مع الظروف البيئية والصحية غير الاعتيادية للمنطقة كلها.

وكمثال نذكر الافتقار التام للسياسات الوقائية والتوعية الصحية العامة حول مصادر التلوث (التي لا تزال جاثمة على الارض وتحتها) ومواقعها وكيفية تفاديها والتوقي منها قدرا لا يمكن مع ان هذا على اهميته ليس صعبا . فسياسات مجالس الصحة بصدد السرطانات لا تزال تشخيصية علاجية ماعدا بعض برامج مسح سرطان الثدي الايجابية ولكن هذه اتت ليس لانه اصبح مشكلة كبيرة بسبب التلوث البيئي وانما لان سياسة المسح الدوري تطابق المواصفات الصحية العالمية وتقلدها بدون اهداف اخرى بالذات .

واذا وضعنا بنظر الاعتبار من ناحية ان بلدان العالم الاخرى تخطط مستقبلا حسب اوضاعها الصحية الداخلية الخاصة بها هي وليس حسب اوضاعنا الصحية الداخلية نحن ثم وضعنا من الناحية الاخرى حالات السرطان المتعددة والوبائية المستوى بسبب التلوث البيئي يصبح التقليد الاعمى لسياسات البلدان الاخرى الصحية واهمال التخطيط المباشر تأقلمة مع ظروفنا الخاصة غريبا وغير منطقي على وضوح فائدته العامة في كل الاحوال.



فالمشكلة تكمن في ان اكثرية المسؤولين في بلادنا لايزالون يربطون الاضرار البيئية والصحية في السكان بالنزاعات السياسية التي ادت اليها . والحقيقة هي ان هذه الظواهر هي مضاعفات مأساوية بعيدة المدى لتلك النزاعات يجب ان تحتل اماكن مهمة في التخطيط على مستوى المنطقة ليست فقط لانها بحد ذاتها لن تزول بزوال تلك الخلافات ولكن لانها تخص الصحة العامة بشكل مباشر وجدي ايضا وعلى الاخص الضحايا الابرياء لهذه الامراض .ولان هناك بالاضافة التأثيرات النفسية والاجتماعية على العوائل المتضررة وعلى الخدمات العامة كالضغوط غيرالمتوقعة على الهيئات الصحية وعلى الهيئة الاجتماعية والاقتصادية بشأن التكاليف مثلا.

ولهذه الاسباب فانه من البساطة بمكان ان يعتقد البعض بانه ينبغي الانتظار لحل هذه المشاكل البيئية والصحية حتى تفض النزاعات او تتغيرالحكومات او تستقر الامور في المنطقة لانه لاتوجد علاقة مباشرة بين الاثنين الا بكون الثاني ضحية الاول وفي نفس الوقت تحت مسؤوليته الادارية. اما النزاعات فهي في كل مكان في العالم ولكنها لا تمنع الاخرين من العمل المشترك لمصلحة المواطن من كل الجوانب .ولننظر مثلا الى النزاعات الشديدة فيما بين دول الاتحاد الاوربي في هذا الوقت بالذات . واما السياسات فدائما متغيرة. واما التلوث البيئي واضراره الصحية فسيبقيان من الان فصاعدا عنصرين مهمين يمثلان مشاكلا دائمية في المنطقة يتحتم معها التخطيط المستقبلي وايجاد حلول مناسبة بشأنها بغض النظر عن الخلافات في اية حقبة من الزمان.

ويدلا من ان نستمر بالتطلع الى الغرب وتقليده والسير وراء سياساته التي تخصه هو بشأن هذه النفايات القاتلة متناسين سبب وجودها في المنطقة بداية, يتحتم على كل الاطراف المعنية ايجاد رصيف للعمل المشترك وتقريب وجهات النظر من الناحية العملية بحيث يمكن وضع خطة عمل واهداف مشتركة للحلول الانية والمستقبلية لمشاكل التلوث البيئية والصحية بغض النظر عن كل شئ اخر.

وكبداية لتفادي الصمت حول الموضوع نذكر عن العالم باكملة ان السرطان يعدالان ولعدة سنين في مقدمة الامراض القاتلة غير المعدية في العالم . وحسب احصائيات منظمة الصحة العالمية التابعة للامم المتحدة المعلنه عام 2015 فان حوالي 60% من الحالات العالمية تحدث في دول امريكا الجنوبية والشرق الاوسط . كما يتبين من هذه الاحصائيات بان حوالي 90-95% من حالات السرطان في العالم تعزى لاسباب بيئية يمكن تفاديها على الاكثر. اما ال 10.5% الباقية فتعزى لاسباب وراثية. وعليه فقد اصبحت مكافحة السرطان والوقاية منه بتفادي مسبباته البيئية ضمن اولويات واهداف منظمة الصحة العالمية حاليا وفي كل الاحوال (2).

اما في منطقتنا الموبوءة بالمرض لاسباب تتعلق بنفايات الحروب المشعة فيتحتم البدء بالتخطيط الاضافي والمستقبلي ليس فقط بازالة المسببات (النفايات المشعة) باسرع وقت ممكن وانما بوضع خطط بيئية وصحية مشتركة تناسب خطورة المضاعفات البيئية والصحية على صعيد المنطقة كافة .



فالتلوث البيئي المستمر في منطقة الخليج لن يتغير مطلقا اذا ما ازيلت بعض مخلفات الحرب المشعة موقعيا من بلد واحد وتركزت كميات هائلة منها على بعد كيلومترات في بلد اخر مجاور. كما ان الاكتفاء بضم الاصوات الى منظمات اوربية وغربية تنادي برفع هذه النفايات لاسبابها الخاصة ليس الا تخاذل في التعبير المباشر عن هذه الاراء وتخفيفها بين الاف الاصوات الغربية بدلا من التعبير بصوت عربي مستقل واحد عن هذه المشكلة والتعبير من وجهة نظر الشعوب المعانية بالذات .

وكذلك بالنسبة للمضاعفات الصحية لهذا التلوث فلا بديل للعمل المشترك على مستوى المنطقة كلها باعتبارها مشكلة واحدة مشتركة بكل مظاهرها الصحية والنفسية والاجتماعية.

ولهذا كله فعلى الاجهزة المسؤولة وذوي الاختصاصات الطبية في كل البلدان ذات العلاقة البدء بالعمل مباشرة وتكوين اللجان البيئية والصحية المشتركة بين تلك البلدان من دون ضياع اكثر في الوقت وعلى وسائل الاعلام ان تبدأ ببث الوعي العام للتحذير من مواقع وكيفية تفادي المصادر الملوثة والسمومة والتوقي منها. ويمكن ان يبدأ ايجاد القواعد المشتركة للرد على تلك المشاكل بالاشكال الاتية :

1. استحداث لجنة عمل مشتركة لمكافحة التلوث البيئي واضراره الصحية ما بين الدول المعنية ولممارسة الضغط عالميا لازالة النفايات المشعة من المنطقة تماما ليس بدفنها في صحرائنا لان هذه منطقة مأهولة ايضا وليست صندوق نفايات وانما باخراجها من المنطقة كليا. وكذلك الحلول والاحتمالات العملية لهذا ولمعادلة السموم الكيماوية المتروكة او ازلتها ايضا ومناقشة الجوانب التي يقع على عاتقها ازالة هذه النفايات والسموم عالميا.

2 . السعي لتشكيل لجان علمية مشتركة لتبادل الدراسات والبحوث ابيئية والصحية ما بين الدول ذات العلاقة في المنطقة والعمل على اساس المعلومات المتوفرة من خلالها بالتعقيب والتعمق في هذه الدراسات و بوضع الخطط المستقبلية بشأن السياسات المستقبلية بناء على ماتوفره من مؤشرات .

3. العمل لاستحداث مجلس خليجي للسرطان وامراض التلف الوراثي يقوم بالاشراف على البحوث والدراسات المتعلقة بها في المنطقة على الانسان والحيوان وكذلك الامراض والظواهر الاخرى التي تسببت عن الاشعاع والمواد الكيماوية الغربية السامة كالتشوهات الجنينية والعقم والمتلازمات الغير معهودة والتي تعزى كلها الى درجات وانواع ربما تكون غير مسبوقة من التلف الجيني. وذلك بالتعاون مع الجامعات والاقسام العلمية العربية والعالمية .

4. يتم تحديد مدى وشدة الظواهر المرضية ومضاعفاتها النفسية واثارها الاجتماعية في البلدان ذات العلاقة في كل المنطقة على اثر نتائج واستنتاجات هذه البحوث والدراسات بصورة جدية وعلمية تمكن من رسم الخطط الصحية ووضع الحلول المناسبة حاضرا ومستقبلا. كما يستحسن تحديد اهداف تدريجية خمسية (على مدى كل خمس سنوات) لتحقيق اكبر قدر ممكن من هذه الخطط والاهداف واعادة النظر وتقييم النتائج وتجديد البحوث... الخ



5. تحديد اسس ثابتة ومتفق عليها في تشخيص وعلاج هذه الظواهر الصحية ووضع خطط وقائية مشتركة في المنطقة وذلك باخذ القواعد الطبية العالمية مع الظروف المحلية ونتائج البحوث والدراسات بنظر الاعتبار.

6. تخصيص ساعات كافية في الاعلام العربي لبرامج التوعية العامة بهذه الاضرار والمضاعفات الصحية وماهيتها وكيفية تفاديها والتوقي منها وذلك ضمن برنامج عمل مشترك في كل دول المنطقة في هذا الشأن. وبهذا نختم هذه السلسلة من المقالات حول الموضوع املين ان تكون اسباب المضاعفات الصحية بعد النزاعات في 1991 و 2003 ومدى عمقها واهميتها قد توضحت لكي تحفز مافيه الفائدة للجميع.

مصادر هذه المقالة:

1. Al-Ansari, Nadhir, Knutsson, Sven & Almuqdad, Kadhim, 2014 . Engineering solution for Radioactive Waste in Iraq, Journal of Advanced Science and Engineering Research; 4 (1):18-36 (March)
2. World Health Organisation (WHO) - media center, 2015. Cancer Fact Sheet no. 297 (February).

البريد الإلكتروني للكاتب: drmayramzey@yahoo.com